رأي القدس

المجازر الاسرائيلية في غزة

■ يشهد قطاع غزة حالياً واحدة من اكثر المجازر الاسرائيلية دموية، حيث ادى توغل الدبابات الاسرائيلية المحمية بالطائرات العمودية الى استشهاد اكثر من عشرين شخصاً واصابة العشرات.

فلا يكفي ان يواجه الفلسطينيون الجوع بسبب الحصار المالي والاقتصادي المفروض عليهم منذ خمسة اشهر، وعليهم الآن ان يواجهوا الموت والارهاب الاسرائيلي في ابشع صوره.

حكومة اسرائيل تمارس عقوبات جماعية غير مسبوقة على الفلسطينيين، تحت ذريعة اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي، وكأن هذا الجندي هو أحد انبياء بني اسرائيل، يجب ان يجوع ويشرد مئات الآلاف حتى الموت طالما ظل في الاسر.

فلم يحدث في التاريخ ان تعرضت محطات الكهرباء والماء للقصف انتقاماً بالصورة التي نراها حالياً في قطاع غزة، والعالم كله يتفرج، لان من يقدم على هذه الجرائم دولة اسرائيل التي خطفت قرار اكبر امبراطورية في العالم ووظفتها في خدمة مجازرها.

رجال المقاومة الفلسطينيون يتصدون للاجتياح الاسرائيلي بما يملكون من قدرات وامكانيات متواضعة، لانهم يرفضون الاستسلام والخنوع للارهاب الاسرائيلي المدجج بالدبابات والطائرات الاحدث والاكثر فتكاً في العالم بأسره.

انها مواجهة غير متكافئة، وهذا امر لا يحتاج الى اي اثبات، ولكن ما هو غريب صمت الدول العربية على هذه الجرائم الاسرائيلية، فلم تقدم الحكومة المصرية على سحب سفيرها من تل ابيب، ولم تطرد الحكومة المغربية سفير اسرائيل وتغلق سفارته في الرباط، والشيء نفسه يقال عن موريتانيا والاردن وقطر التي يوجد في عواصمها مكتب تجاري اسرائيلي.

فمن المؤسف ان موقف دولة مثل سويسرا يعتبر اكثر نخوة وشجاعة من مواقف جميع الدول العربية مجتمعة.

فقد أدانت هذا العمل الاجرامي الاسرائيلي، وطالبت بتدخل دولي لوقفه.

سويسرا الدولة المحايدة التي من النادر ان تتخذ مواقف سياسية قوية، خرجت عن حيادها مثلما خرجت عن طورها، وقالت بالفم الملآن ان ما تمارسه اسرائيل حالياً في قطاع غزة هو «عقوبات جماعية» لشعب اعزل، وهو انتهاك لحقوق الانسان ومعاهدة جنيف بشأن اسرى الحرب والمناطق المحتلة. واضافت عبر المتحدث باسمها ان اسرائيل لم تتخذ الاحتياطات اللازمة والمطلوبة التي نصت عليها مبادىء القانون الدولي لحماية المدنيين.

وزير الخارجية المصري في المقابل اكتفى بالتحذير من خطورة التصعيد الاسرائيلي، بينما لم ينطق رئيسه حسني مبارك بكلمة واحدة حتى لا يغضب امريكا واسرائيل.

نصف وزراء الحكومة الفلسطينية وثلث اعضاء مجلس النواب المنتخبين تعرضوا لابشع انواع القرصنة والاختطاف من قبل الاسرائيليين، وهناك من العرب من يطالب الفلسطينيين بضبط النفس، بل سمعنا اصواتاً تضع اللوم على الفلسطينيين انفسهم، وتحملهم مسؤولية ظروف القتل والتجويع التي يتعرضون لها، وتؤنبهم على استنجادهم بالعرب ابناء جلدتهم وعقيدتهم.

الفلسطينيون سيظلون يتحملون مسؤولية الدفاع عن كرامة الامة وعقيدتها ومقدساتها وحدهم، وهذا شرف لهم، وتكليف لا يستطيعون رفضه، ويكفيهم شرفاً ان مئات الملايين من المسلمين والمواطنين الشرفاء في العالم يقفون معهم، ويساندون قضيتهم، اما الحكام العرب ووعاظهم فستحاسبهم شعوبهم بالطريقة التي يستحقونها، مثلما عاقبت كل المقصرين والمتخاذلين قبلهم. المسألة مسألة وقت وتوقيت، ودوام الحال من المحال.

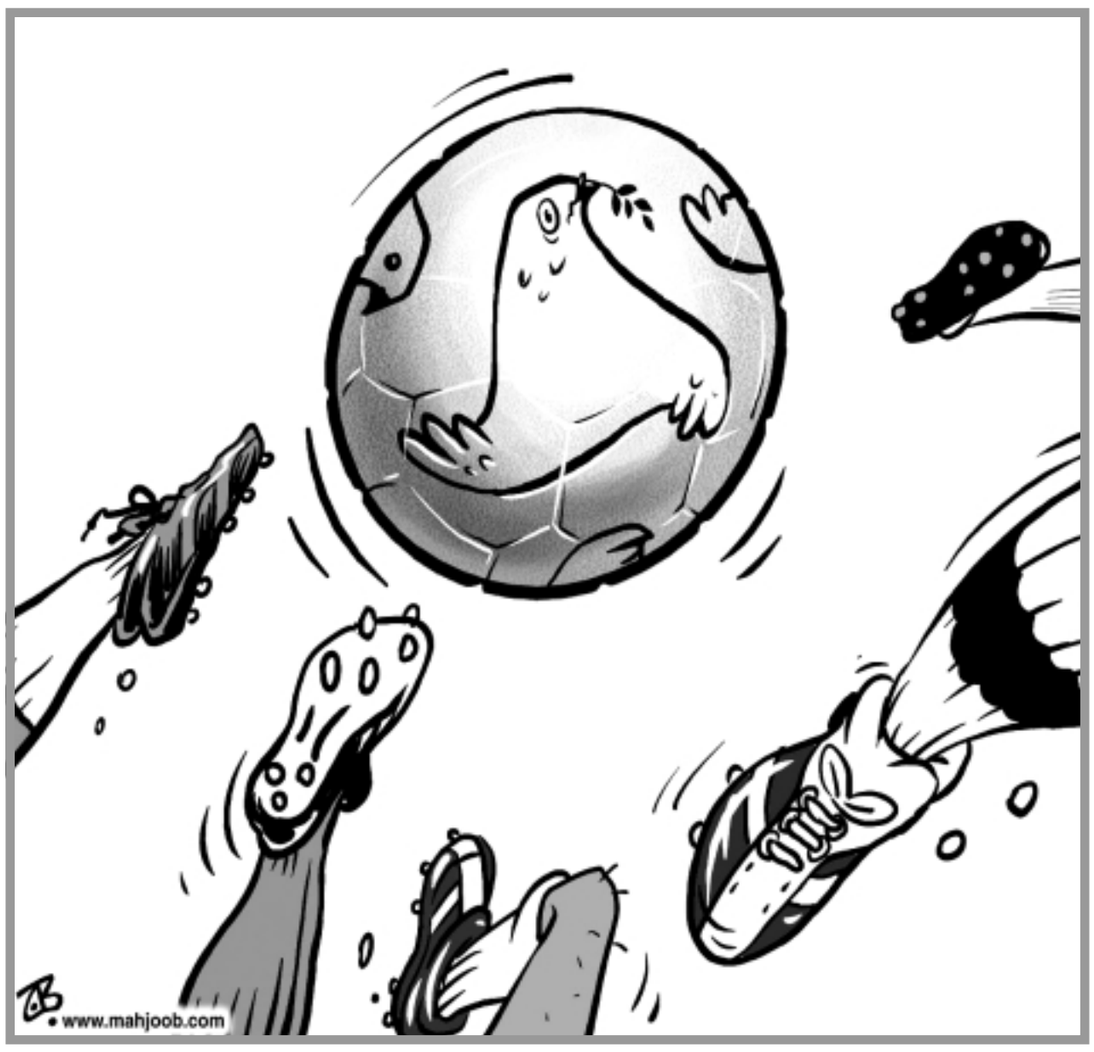

هل تبحث إسرائيل عن حسن نصر الله... فلسطيني؟

صبحي حديدي *

■ المعلّق الإسرائيلي ألوف بنْ كسر الصمت، أو لعله باح بالمسكوت عنه في صفوف الساسة وأجهزة الأمن والقادة العسكريين الإسرائيليين، حين عقد مقارنة افتراضية بين صاروخ فلسطيني من طراز «القسام»، محمّل بمواد انفجارية بدائية ولا يتجاوز مداه 12 كم، يسقط على سيدروت أو عسقلان ويتسبب في أضرار طفيفة لا تتجاوز جرح مستوطن أو حفر طريق إسفلتي؛ وصاروخ سوري من طراز «سكود»، محمّل برأس كيماوي، يمكن أن يسقط على تل أبيب ويوقع مئات الإصابات. وتوصّل بن إلى خلاصة قد تبدو بالغة الغرابة، للوهلة الأولى فقط: أنّ الصاروخ الأوّل، «القسام» هو الأشدّ خطورة. لماذا؟ ببساطة، لأنّ الصاروخ السوري لن ينطلق في أية حال (إذ يعرف بشار الأسد أنّ عواقب إطلاقه سوف تعني قيام مقاتلات إسرائيلية من طراز F-16 بدكّ مواقع السلطة السورية أينما كانت، بدءاً من القصور الرئاسية، وربما إسقاط النظام)، في حين أنّ المقاتلات ذاتها لا تستطيع القيام بمهامّ مماثلة في غزّة ومحيطها، وأنّ العلاج الذي سيُطرح على جدول الأعمال (أي إعادة احتلال القطاع) اسوأ من العلّة ذاتها.

ليست المشكلة، إذاً، في التكنولوجيا التدميرية للصاروخ أو الأمدية التي يمكن أن يبلغها، بل في الأصابع التي تضغط على زناد الإطلاق. وبهذا المعنى، يستخلص بن، فإنّ بشار الأسد أرحم للدولة العبرية من فتية كتائب عزّ الدين القسّام، وصاروخه الفتّاك أقلّ وطأة من صواريخ الهواة التي يصنّعونها بموادّ بدائية وتكنولوجيا فقيرة. استطراداً، يعتبر بن أنّ الدولة العبرية بحاجة إلى حسن نصر الله، فلسطيني غزّاوي حمساوي، يضبط صواريخ القسام كما ضبط الشيخ نصر الله صواريخ الكاتيوشا في صفوف «حزب الله» جنوب لبنان.

في صياغة أخرى، من عندنا هذه المرّة، يريد بن وضع صواريخ «القسام» قيد السياسة، وليس وضع السياسة رهينة تلك الصواريخ، على غرار السياسة التي اعتمدها نصر الله، وفرضها ونفّذها «حزب الله»، بعد ـ ولكن أيضاً خلال ـ سنوات الإحتلال الإسرائيلي للجنوب: سلاح واحد/ قانون واحد. أكثر من هذا، يعتبر بن أنّ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان سنة 2000 ليس مردّه جرأة رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إيهود باراك، فحسب؛ بل يدين كذلك لسياسة نصر الله في فرض وحدة القرار السياسي ووحدة السلاح، سواء بسواء.

ويكتب بن، في مقال بعنوان «نحن نحتاج إلى نصر الله آخر»، نشرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية يوم أمس: «نصر الله لا يكره إسرائيل والصهيونية أقلّ من قادة حماس، وخاطفي شاليت، وفصائل القسام. ولكنه، على نقيض منهم، يمتلك السيطرة ويتحلى بالمسؤولية، ولهذا فإنّ التكهن بسلوكه ممكن عقلانياً ومنطقياً. وهذا، في الظروف الراهنة، هو الوضع الأفضل لنا: إنّ حزب الله يقوم بالحفاظ على الهدوء في الجليل على نحو أفضل بكثير مما فعل جيش لبنان الجنوبي الذي كان موالياً لإسرائيل». ولأنه لا يوجد في الأراضي الفلسطينية المحتلة نصر الله فلسطيني، يتابع بن، كما أنّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس لا يبدو زعيماً نافذاً مفوّضاً بقدر ما يشبه «مثقفاً معذّباً مؤيداً للمفاوضات الدبلوماسية»، وحكومة «حماس» لا تملك السيطرة على السلاح، أو لا ترغب في ذلك أصلاً... فإنّ صواريخ «القسّام» أخطر من الكاتيوشا أيضاً!

والحال أنّ هذه المقاربة لا تصدر اليوم عن فراغ، ولا تهبط من سماء التنظير السياسي الصرف. وأمس، بعد إعادة احتلال ثلاث مستوطنات سبق لجيش الإحتلال الإسرائيلي أن أخلاها قبل نحو عام بقرار من رئيس الوزراء السابق أرييل شارون، بات من الواضح أنّ حكومة إيهود أولمرت تتكىء على قضية الجندي المحتجز لكي تقفز منها إلى تنفيذ غرض تكتيكي واستراتيجي في آن معاً، هو تشكيل مناطق عازلة شمال قطاع غزّة، تحول دون وصول صواريخ القسام إلى عمق، أو حتى إلى تخوم، سديروت وعسقلان داخل ما تسمّيه الدولة العبرية «الحزام الأمني». لكنّ سقوط «قسام» جديد في قلب عسقلان، بعد احتلال المستوطنات الثلاث وتوسيع رقعة المناطق العازلة، أعاد العملية بأسرها إلى السؤال الامّ: هل يتوجّب إعادة احتلال غزّة والعودة إلى المربع الأوّل الجهنمي الذي غادره شارون على عجل وبلا ندم؟ وأيّ ثمن فادح يتوجب على الدولة العبرية أن تسدده لقاء هذه العودة ـ الردّة؟

الصحافة الإسرائيلية عكست قلقاً واضحاً في صفوف حكومة أولمرت (وهي القائمة جوهرياً على ائتلاف بين يمين الوسط كما تمثله «كاديما»، ويسار الوسط كما يطمح حزب العمل إلى تمثيله) تجاه قرار كهذا، سبق للشارع الإسرائيلي أن باركه على نحو مدهش العاقبة: أنه أسفر عن تفتيت الليكود التاريخي حين غادره شارون وأسس حزبه الخاص. وهكذا ظهر إلى العلن اعتراض وزير العدل حاييم رامون (ولكن ليس وزير الدفاع، وزعيم حزب العمل، عمير بيرتس!) على إعادة احتلال غزة، لأنه «يفضل احتمال مخاطر سقوط القسام أكثر من احتمال فكرة العودة لاحتلال القطاع». قلق مماثل عكسته الإدارة الأمريكية، غمغمة أو صراحة، كما في إعلان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أنها طلبت من أولمرت «ضبط النفس وتجنب العودة لاحتلال مناطق في القطاع»، ملوّحة بأنّ المناخات الإقليمية الراهنة، التي قد تكون حرجة للولايات المتحدة بسبب من عوامل عديدة ليس العراق وحده في عدادها، لا تسمح بأيّ تدهور جديد.

غير أنّ المعضلة، لكي نعود إلى مقاربة ألوف بنْ على هذه الخلفية بالذات، أي خيار العودة إلى احتلال غزّة بوصفه أمراً من سقوط صواريخ القسام، ليست في تشريح الفضائل التي يمكن أن تنجم عن توفّر حسن نصر الله فلسطيني، أو انقلاب أبو مازن إلى مستبدّ على النمط الشائع في معظم الانظمة العربية (كما يبدو أنّ بن يتمنى ضمناً!)، أو سيطرة «حماس» وسائر الفصائل والمنظمات على سلاح أعضائها وأنصارها. إنها، قبل هذا كلّه، وأكثر من أيّ اعتبارات أخرى، مشكلة إسرائيل مع ذاتها، في مرآة ذاتها، إزاء معضلات كبرى شائكة تخصّ الوجود والهوية والروح والسيكولوجية الجمعية، ثمّ معضلات إسرائيل مع الفلسطينيين في ضوء تلك الإعتبارات، أو بالأحرى بسبب من ضغوطاتها وعقابيلها وعواقبها.

وذات يوم غير بعيد، عشية انتخاب أرييل شارون رئيساً للوزراء للمرّة الأولى (وتلك، لمَن ينسى، برهة فارقة حاسمة في تاريخ انحطاط صندوق الإقتراع الإسرائيلي إلى حضيض فاشيّ بربري عسكرتاري)، تذكّر المؤرّخ الإسرائيلي ميرون بنفنستي أنّ العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي كانت حلقية على الدوام (بمعنى أنها تعيد إنتاج نفسها ضمن حلقات متماثلة من الثوابت والثوابت المضادّة)، والمطلوب اليوم تحويلها إلى علاقة خيطية تسمح بالإنتقال من طور إلى طور (بمعنى نسيان الماضي، في تأويل آخر). ولم يطل الوقت حتى اضطرّ بنفنستي نفسه إلى الإعتراض العلني على استمرار جيش الإحتلال في تخريب بنى السلطة الوطنية الفلسطينية والسعي إلى إهانة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات شخصياً، فكتب يقول: «لماذا لا تُضمّ إلى كورس الخبراء الأمنيين، المطالبين بإهانة الزعيم الفلسطيني وبإزالته من الوجود، تلك الأصوات الأخرى التي تعرف حقّ المعرفة أن غيابه سوف يخلق حالة فوضى تجعل الوضع الراهن يبدو أشبه بالنعيم»؟

كانت واحدة من أبسط الإجابات على سؤال بنفنستي تلك التي تقول إنّ ذاكرة الإحتلال أقصر من أن تدرج الدروس القاسية على كثرتها، وأكثر غطرسة من أنْ تقرّ بأنّ الحجر قادر على إيقاع هزيمة سياسية بالدبابة (وهكذا، استطراداً، قد تكون حال صواريخ «القسام»، ليس بالقياس إلى الـ «سكود» والـ «كاتيوشا» فقط، بل بالمقارنة مع قاذفات الـ F-16 كذلك!). من جانب آخر اعتبر بنفنستي أنّ الحكاية ليست حرب شارون ضدّ الإرهاب، بل حربه الشخصية الفردية ضدّ «كارثة أوسلو» كما اعتاد شارون أن يردّد. كذلك فإنها ليست حرباً على بنود الإتفاقيات، بل هي الحرب ذاتها التي ظلّ شارون يخوضها ضدّ الإقرار بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية «حركة وطنية تمثّل الشعب الفلسطيني». وفي الخلاصة الطبيعية، لم يجد بنفنستي بدّاً من التوقف عند ما أسماه «الكارثة الإسرائيلية»، المتمثّلة في ضخ نزوعات شارون الإيديولوجية في كلّ مناحي الحياة الإسرائيلية، السياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية، فكتب يقول: «حين سيدوّن المؤرّخ وقائع الكارثة ذات يوم، سوف يُتاح له على الأقلّ أن يضع هامشاً أسفل الصفحة يقتبس فيه مراثي أنبياء القيامة اليهود، ممّن ساروا على درب الكارثة».

بعد أشهر معدودات قررت الحكومة الإسرائيلية، وليس الجنرال أرييل شارون وحده، الذهاب إلى الحدود القصوى في المواجهة بين الإسرائيلي والفلسطيني، بين محتلّ الأرض وصاحب الأرض، بين القوّة الكولونيالية والمقاومة الوطنية، وبين قاذفة الـ F-16 والحزام الناسف. كانت تلك، عند الفلسطيني أساساً، هي الجولات الأحدث في الحرب الطويلة، وكانت بمثابة نتائج إضافية للعام 1948. ولكنها، في الآن ذاته، كانت حرباً على الإسرائيليين، تماماً على النحو الذي استبصره مستوطن إسرائيلي حين هتف كمَن يكتشف جديداً مذهلاً: «هل نعيش عام 1948 من جديد»؟ ولم تكن سلسلة التطوّرات اللاحقة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو (من اغتيال إسحق رابين وانتخاب بنيامين نتنياهو ثمّ تحقير بيريس ونتنياهو وباراك انتخابياً، إلى تكريم شارون بالوسيلة الديمقراطية ذاتها، وصولاً إلى صعود «كاديما» باعتباره الكيمياء السحرية التي توحّد يمين الوسط ويسار الوسط... ضدّ الفلسطينيين، وبالتالي ضدّ فكرة السلام في ذاتها)، إلا سبيل الإسرائيليين في التأكيد على أن نسبة ساحقة منهم لم تخرج من الشرنقة مرّة واحدة، ولا يبدو أنها بصدد ذلك في أيّ يوم قريب.

وفي آذار (مارس) 2004، حين اغتالت إسرائيل الشيخ أحمد ياسين، كتب ألوف بن نفسه مقالة تعتمد السخرية السوداء (ممّن؟ من إسرائيل؟ من الأنظمة العربية؟ من العالم بأسره؟)، أثنى فيها على حكومة شارون لأنها لم تخدع الجمهور كما فعل الرئيس الأمريكي جورج بوش أو رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في أطوار الإعداد لاجتياح العراق وتضخيم ملفات أسلحة الدمار الشامل. شارون قالها للجميع بصراحة: سوف نغتال الشيخ ياسين. هكذا قال أيضاً وزير دفاعه شاؤل موفاز. بل هكذا فعل جيش الإحتلال الإسرائيلي عملياً في أيلول (سبتمبر) 2003 خلال محاولة اغتيال أولى كان مصيرها الفشل.

آنذاك، ساعة الاغتيال، أين كانت السياسة في «إسرائيل الأخرى»، إذا صحّ وجود مسمّى لهذه التسمية؟ كانت «المعارضة» في حال من التواطؤ الصامت (يشبه، للإنصاف، تواطؤ الأنظمة العربية والمجتمع الدولي!). شمعون بيريس كان يواصل الحلم بالعودة إلى وزارة الخارجية؛ ويوسي بيلين كان يحتفل بانتخابه رئيساً لحزب «ياحاد» الجديد (اليساري!)، دون تقديم أيّ عزاء إلى وثيقة جنيف أو شريكه فيها ياسر عبد ربه؛ ويوسي ساريد، مثل شولاميت ألوني وتسعة أعشار جماعة «ميريتس»، كانوا في الغيبوبة ذاتها. لماذا لم يبادروا إلى إلقاء الخطب العاصفة حول مخاطر الاغتيال قبل وقوعه، سأل ألوف بن. لماذا لم يطلبوا، بوصفهم وجوه «المعارضة»، اجتماعاً عاجلاً مع شارون لإقناعه بالعدول عن هذا الاغتيال المعلَن؟ وأين كانت قوى السلام الإسرائيلية، ومنظمة الضباط المتمردين الرافضين لتنفيذ عمليات الاغتيال، وسواها، وسواها؟

كانت، وما تزال تمكث، في قلب الشرنقة القديمة إياها، حيث يستطيب الإسرائيلي عقدة الضحية/ الجلاد والمحاصَر/ المحاصِر في آن معاً. هيهات، إذاً، أن يفلح أيّ حسن نصر الله فلسطيني في إخراجه إلى عراء السلام!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

استراتيجية الخروج من أزمة السودان

د. يوسف نور عوض *

■ قبل اسبوع انتقد مستشار رئيس الجمهورية السوداني الدكتور نافع علي نافع الوزير بمجلس الوزراء «دينغ ألور» وهو عضو فاعل في الحركة الشعبية لتحرير السودان بسبب تصريحات أدلى بها قال فيها إن الحركة لا تمانع في إرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور في غرب السودان. وقال مستشار الرئيس إن سلوك الوزير يخرج عن الإنضباط المطلوب من الوزراء المشاركين في الحكم خاصة بعد أن حددت الحكومة موقفها بوضوح في هذه المسألة واصدر رئيس الجمهورية قرارات واضحة تؤكد معارضة السودان لإرسال قوات أممية إلى إقليم دارفور.

وكان من الممكن أن يعتبر هذا الموقف من الوزير موقفا مستقلا لولا أن عقد نائب رئيس الجمهورية «سلفا كير» مؤتمرا صحافيا في مدينة جوبا بمشاركة «بان برونك» ممثل الامين العام للأمم المتحدة أكد فيه ان الحركة الشعبية لا تمانع في إرسال قوات أممية إلى دارفور وشبه الوضع في الإقليم بالوضع في جنوب السودان وقال إذا قبلت الحكومة إرسال مثل هذه القوات إلى الجنوب فلماذا تمانع في إرسالها إلى دارفور؟

ويبدو الأمر من هذه الزاوية منطقيا ولكنه يستبعد الحقائق السياسية الماثلة على الارض ذلك أن الحكومة لها اسبابها التي تجعلها تتخذ موقفها، ومن هذه الاسباب أنها ترى أن المجتمع يتقاعس عن تقديم الدعم لها ولمشردي دارفور ومع ذلك يصر على مبدأ إرسال قوات أممية إلى الإقليم ولا يفسر ذلك من وجهة نظر الحكومة إلا بانه يوضح هدف المجتمع الدولي الذي يتخذ من أزمة دارفور مدخلا لنفوذ أجنبي في السودان لا يتعلق مطلقا بحل الأزمة المتفاقمة في إقليم دارفور.

ويقودنا ذلك إلى التساؤل عن الاسباب التي تجعل الحركة الشعبية توافق على مبدأ إرسال القوات؟ ولا إجابة على هذا التساؤل إلا من ناحية ان الحركة الشعبية ترى انها توصلت إلى اتفاق مع الحكومة السودانية ولكنها لا ترى أنها شريك في الحكم والمسؤولية فهي تعمل بطريقة منفردة لتدعيم موقفها في جنوب السودان والاستعداد لمرحلة الإنفصال إذا كان ذلك هو الخيار النهائي، وبالتالي فهي غير معنية بالحكومة أو بمستقبلها ولا تقف معها في خندق واحد. وترى الحركة الشعبية من هذا المنطلق أن تأييدها لمتمردي دارفور هو دعم في حقيقة الأمر لنفسها لأنه وإن تباعدت الأقاليم فإن الهدف واحد وهو تأكيد الوجود الأفريقي ككيانات مستقلة تمثل وجها جديدا للسودان.

وهنا لا بد من توضيح صورة لا تبدو جلية بالنسبة لكثير من الأجانب الذين يتعاملون مع الشأن السوداني، ذلك انه عندما نال السودان استقلاله لم يزد مجمل عدد السكان عن تسعة ملايين وكان ثلاثة ملايين منهم في جنوب السودان وهم من اصول افريقية خالصة ويدينون بمعتقدات غير إسلامية وكان نحو ستة ملايين يقيمون في مناطق شمال السودان وهؤلاء يغالي بعضهم في أصوله العربية ويمازج آخرون بين العروبة والأفريقانية ولكن الغالبية منهم تلتقي في شيء واحد وهو العقيدة الإسلامية التي وحدت بينهم. ولكن الإسلام في شمال السودان لم يكن حزبا تحت إمرة الجبهة الإسلامية أو الأحزاب المنضوية تحت لوائها بل كان تجمعات طائفية تلعب الأصول القبلية دورا اساسيا فيها وهي التي أعطت الوجه السياسي للسودان الشمالي، ولكن هذه الصورة بدأت تتغير منذ أن نال السودان استقلاله، ذلك ان عدد سكان السودان يقارب الأربعين مليونا ولعله يزيد كثيرا عن ذلك، وليس هذا بسبب الزيادة الطبيعية في عدد السكان بل بسبب الهجرة غير المنتظمة لداخل الأقاليم السودانية وخاصة من البلاد الأفريقية المجاورة. وقد دلت التقارير التي نشرتها الوكالات المعنية أن السودان يستقبل اكثر من واحد في المئة من مجموع سكانه في شكل هجرة غير منتظمة كل عام وهذه الهجرة تأتي من بلاد أفريقية، وقد غيرت الوجه الديموغرافي للبلاد وجعلت الوجه العربي الإسلامي يتقلص امام الوجود الأفريقي الذي سيطر في اول الأمر على الأطراف ثم اصبح الآن يسيطر على العاصمة الخرطوم بشكل كبير.

ولا شك أن الثقافة التي تعلي من شأن العروبة ومعتقداتها وتثير نعرات عنصرية وقبلية لعبت دورا مهما في إحساس الكثيرين من اصول عربية بانهم يواجهون ثقافة معادية ومناهضة لكياناتهم وذلك بسبب التحرك الإقليمي بدعوى التهميش والمطالبة بنصيب في الثروة والسلطة. ويلاحظ بشكل خاص أن كثيرا من الزعماء الذين يقودون حركات التمرد يتكلمون العربية بصعوبة ولكن الحكومة مع ذلك لا تريد أن ترى هذا الواقع لأنها اسيرة ثقافة تكونت عقب الإستقلال مباشرة في مرحلة الخمسينيات وتعتقد أن الحكم إما ان يكون للطوائف المدعومة قبليا وعشائريا وإما للحزب الإسلامي الذي يطرح نفسه بديلا وهذه ثقافة تدل كل التطورات والوقائع في السودان على أنها ليست فاعلة وأن الوجود العربي والإسلامي في السودان لن يكون قادرا على حماية نفسه دون أن يكون هناك تغير نوعي في اسلوب الحكم في السودان، ومن الخطأ في ظل هذا الواقع ان تركز الحكومة على اتفاقات ثنائية مع قوى إقليمية من أجل حل المشكلات وقد ثبت أن هذه الاستراتيجية غير فاعلة ويظهر ذلك واضحا في الشروخ القائمة بين الحركة الشعبية والحكومة كما يظهر في عدم قدرة الحكومة على التوصل إلى اتفاق حاسم مع متمردي دارفور، ذلك أن القوى الأجنبية التي تقف خلف هذا الصراع لن تمكنها من ذلك. وتتركز استراتيجية هذه القوى في أن تجعل الحكومة تتوصل إلى اتفاق مع أحد الفصائل ولا تتوصل إلى اتفاق مع فصائل أخرى، وذلك من أجل ان تظل القضية معلقة وقابلة للتطور وتدخل النفوذ الأجنبي، ويبدو ذلك واضحا في تداعيات اتفاق أبوجا حيث وقع فصيل واحد على الإتفاق بينما ظلت الفصائل الأخرى تتقدم خطوة وتتراجع خطوات لأنها لا تملك أمر نفسها وتحتكم إلى قرارات أجنبية.

ويبدو جليا في ضوء هذا الواقع أن الحكومة لا تستطيع في هذه المرحلة أن تتجاوز استراتيجية المجتمع الدولي، وما قاله الرئيس البشير وأكد عليه أركان حكومته قد يمثل موقفا فرديا ولكنه لن يكون مفيدا في منازلة مجتمع دولي يملك قوى لا يملكها السودان، ذلك أن السودان ربما لن يكون قادرا على جعل دارفور مقبرة للغزاة بكون دارفور لن تكون في ظل تطور حركات التمرد ساحة لمقاومة النفوذ الأجنبي وسيكون في داخلها كثير من المتعاونين مع هذا النفوذ كما أن الجيش السوداني والقوات الرسمية لن تقف خلف متاريس لن تحيد عنها ذلك أن تكوينها ليس عربيا إسلاميا خالصا بل هي تتكون من عناصر تنتمي إلى مختلف أنحاء السودان وإذا احست ضعفا في الحكومة فلا يستطيع أحد ان يتكهن بما سيكون موقفها في تلك اللحظة.

والسؤال هو كيف يكون المخرج من هذه الأزمة؟

وفي تقديري يجب ألا تكون هناك تخوفات من جانب الحكومة بأن تفكيرها في خيار بديل سيعني بالضرورة مواجهة أفرادها للمحاكمة أو المساءلة لأن الحكومة تستطيع عن طريق هذا التفاوض أن تتوصل إلى تفاهم مع معارضيها من أجل التوصل إلى مخرج.

والمسألة من وجهة نظري تبدو جلية وهي صعوبة ان تتوصل الحكومة إلى حلول ثنائية تمكنها من الاستمرار لأن هناك قوى أجنبية لا تريدها أن تستمر والأفضل بعد أن تتوصل الحكومة إلى اتفاق مع سائر الأطراف أن تشكل حكومة انتقالية تشارك فيها سائر الفعاليات السودانية وأن تبدأ الحكومة الانتقالية في عقد المؤتمر الوطني الشامل الذي يضع الحلول النهائية لمسألة الحكم وتوزيع الثروة في السودان، ولا شك أنها لو فعلت ذلك فستتحول المسؤولية إلى جميع الأطراف في البلاد وستخرج نفسها من دائرة الصراع وذلك أمر مطلوب ليس لتجنيب الحكومة المساءلة المستقبلية فقط بل لأنه الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق وإيجاد حل عملي للصراعات الجهوية والقبلية التي تهدد السودان ليس كدولة مستقلة فقط بل كمجتمع ينعم بالسلام والهدوء.

* كاتب من السودان

شارلز تيلور ومستقبل زعماء افريقيا

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

دشنت مرحلة جديدة في تاريخ افريقيا الشهر الماضي حين تم نقل حاكم ليبريا السابق شارلز تيلور إلى لاهاي ليواجه المحاكمة بتهمة ارتكاب «جرائم ضد الإنسانية» أثناء الحرب الأهلية في سيراليون. فالأمر لا يتعلق فقط بمحاكمة زعيم دولة سابق لجرائم ارتكبت في عهده، بل تحديداً بمحاكمته بالتواطؤ في جرائم ارتكبتها ميليشيات لا تتبع له مباشرة، ولا تعمل في بلده، بل في بلد مجاور وتتلقى دعماً منه.

(2)

تعود والتهم التي وجهتها لتيلور المحكمة الخاصة في سيراليون إلى الجرائم التي ارتكبتها الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون بين أعوام 1991 ـ 2001. وهذه التهم تفتح باباً واسعاً لملاحقة الزعماء الأفارقة ـ وما أكثرهم ـ ممن دعموا هذا الطرف أو ذاك في حروب أهلية. والمعروف أن تيلور نفسه قد تلقى الدعم من ليبيا وبدأ تمرده في عام 1989 من ساحل العاج.

(3)

تيلور بدأ رحلته للشهرة من سجن وأنهاها في سجن آخر. فقد كان تيلور رهن الاعتقال في سجن أمريكي بولاية ماسوشيتس تمهيداً لتسليمه إلى ليبيريا بتهمة اختلاس أموال عامة حين هرب في ايلول (سبتمبر) عام 1985 ووصل إلى ليبيا حيث تلقى تدريباً على حرب العصابات ودعماً لوجيستياً مكنه من إطلاق تمرده. وقد تزامن ذلك مع تمرد سيراليون الذي كان يقوده صديقه فودي سنكوه الذي كان تعرف عليه في ليبيا. وقد وصل تيلور إلى الحكم في ليبيريا عام 1996 ثم انتخب رئيساً بغالبية 75 % من الأصوات في العام التالي. وقد استمر في دعم التمرد في سيراليون مقابل نصيب من ثروات الماس في ذلك البلد، كما واجه بنفسه عودة التمرد إلى ليبيريا في عام 1999 مما أدى إلى إجبار تيلور على الاستقالة في عام 2003.

(4)

قاومت نيجيريا التي أقنع رئيسها تيلور بالاستقالة مقابل منحه اللجوء السياسي الضغوط لتسليمه، ولكنها رضخت في آذار (مارس) من العام الحالي حيث سلم إلى المحكمة الخاصة في سيراليون ثم تم نقله في الشهر الماضي إلى لاهاي بعد صدور قرار من مجلس الأمن بهذا الخصوص. وقادت الولايات المتحدة التي كانت دعمت تيلور لبعض الوقت الحملة ضده، حيث أصر بوش على المطالبة باستقالته ومغادرته لليبيريا. ويرجع هذا جزئياً لاتهام تيلور بدعم القاعدة حيث يقال أنه آوى ودعم بعض منفذي تفجيرات نيروبي ودار السلام عام 1998.

(5)

ليس تيلور الزعيم الافريقي الوحيد الذي يواجه العدالة الدولية. فالرئيس التشادي السابق حسين هبري المقيم حالياً في السنغال مطلوب بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وهناك محاكم الأمم المتحدة في رواندا، وبالطبع أخيراً دور المحكمة الجنائية الدولية في ملف دارفور. ولكن محاكمة تيلور تعتبر نقلة جديدة بتحميل الزعماء المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها حلفاؤهم.

(6)

الرئيس اليوغندي يوري موسيفيني المعروف بولائه للغرب أبدى هذا الأسبوع معارضة لهذا التوجه حين أعلن أنه على استعداد لمنح العفو الشامل لجوزيف كوني قائد ميليشيا جيش الرب التي تقاتل حكومته من مواقع في جنوب السودان إذا نجحت المفاوضات معها. والمعروف أن كوني وأربعة من كبار مساعديه مطلوبون لمحكمة الجنايات الدولية. ولكن موسيفيني صرح بأن السلام مقدم على العدالة، وأضاف أن الأمم المتحدة لا تملك القوة الأخلاقية لمنعه من إصدار العفو، لأنها فشلت على كل حال في اعتقال كوني وتقديمه للمحاكمة. ولكن الاتجاه السائد حتى الآن هو العكس، توسيع تجريم الأعمال المرتبطة بدعم حركات التمرد وفرض الولاية الدولية عليها. وهذا قد ينذر بمشاكل كبيرة لدول عربية مثل ليبيا والجزائر متهمة بدعم ميليشيات تحارب في دول أخرى. وبالطبع أيضاً للسودان المتهم بدعم جيش الرب.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/ فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/ فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364